

اثر استراتيجية مراحل رأس المال المخاطر في تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة استكشافية في معمل اسمنت السماوة والمثنى

م. م اسعد منصور القرشي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة المثنى

م. حيدر عباس العطار
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة المثنى

م . م زينب صادق ابراهيم
المعهد العالي للدراسات المحاسبية
جامعة بغداد

hayderabbas78@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء في تلخيص العناصر والملاح الرئيسية لآلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تنظيم علاقة التمويل الاستثماري ، وخلق النموذج الأمثل للعلاقات الاستثمارية على أساس تحليل الخيارات المتاحة لتمويل المشاريع الداخلة في الاحتياجات الأساسية كالبنى التحتية وغيرها . ولتحقيق اهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم اعداد استبانة معدة اعداد علمي ومحكمة من قبل بعض الاساتذة في كلية الادارة والاقتصاد /جامعة المثنى، ووزعت هذه الاستبانة على مجموعة من الاساتذة الجامعيين في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى وكذلك على مجموعة المحاسبين والمدققين والمسؤولين والعاملين في معمل اسمنت المثنى والسماوة حيث تم توزيع ٥٧ استبانة وارجاع ٥٠ استبانة، استخدمت الدراسة مجموعة من الادوات الاحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الارتباط ومعادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحديد اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية لكل فقرة والتكرارات حسب مقياس ليكرات الخماسي . وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها بانه يعد رأس المال المخاطر احد الطرق الفعالة لإصلاح الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الطريقة الأمثل لتمويل المشروعات وتكون الآلية الرصينة لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال وجود مؤسسات مالية متخصصة ذات كفاءة عالية كمؤسسات رأس المال المخاطر . لذا توصي الدراسة الى ضرورة عمل الدولة على توفير البدائل التمويلية من اجل تخفيف العبء المالي التي تتحملها الموازنة العامة للدولة ، وضرورة افساح المجال امام القطاع الخاص بإمكانية استثمار رأس المال المخاطر في عملية الانتاج والتمويل والتشغيل ، واعتبار تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص امراً ضرورياً في التقليل العبء على كاهل الدولة .

The impact of the adventure capital strategy in the development of public-private partnership

Abstract :

The research aims at shedding light on the main elements and features of the public-private partnership mechanism by regulating the relationship of investment finance and creating the optimal model for investment relations based on analysis of the options available to finance projects that meet basic needs such as infrastructure and others The questionnaire was distributed to a group of university professors at the Faculty of Management and Economics at Al-Muthanna University as well as to a group of accountants, auditors, officials and employees of the cement factory. Al-Muthanna and Samawa, where 57 questionnaires were distributed and 50 questionnaires were returned. The study used a set of statistical tools such as arithmetic

mean, standard deviation, correlation coefficient, and simple linear regression equation to determine the effect of independent variables The variable, and the coefficient of variation and the relative importance of each paragraph and duplicates according to a measure of the five-year Eckart .The study has reached a number of conclusions. The most important of these conclusions is that adventure capital is one of the effective ways to reform the Iraqi economy by activating the partnership between the public and private sectors, The funding of projects as well as supporting the partnership between the public and private sectors is the presence of specialized financial institutions. Therefore, the study recommends that the state should provide financing alternatives in order to reduce the financial burden borne by the federal budget. Therefore, partnership between the public and private sectors is necessary in reducing the state priest and the need to allow the private sector to invest adventure capital in the production process Finance and operation .

المقدمة :

تعد من الخطوات المتبعة لأجل النهوض بالواقع الاقتصادي في البلدان هو العمل على تحديث الآلية الاقتصادية المتبعة داخل هذه البلدان ، ومن المقومات الفعالة لخلق انسجام وتفاعل بين الحكومة والمجتمع المتمثل برجال الأعمال ، من خلال تنسيق الجهود وتقديم المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف، ان الأهداف الاستراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل المشاريع بالتأكيد يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في حل هذه المشاكل الهامة للبلاد، تعد مشكلة اجتذاب رأس المال الخاص لتنفيذ المصالح والتي تقع من اهمها المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع والتي عانت من خلال الأساس المفاهيمي لطبيعة والية ونوع الشراكة بين الدولة ورجال الأعمال، لذا فمن الضروري العمل على الانتقال لتجربة التمويل الداخلي والخارجي وتحفيز نشاط رأس المال المخاطر في وضع الحكومة في شراكة نموذجية مع رجال الأعمال وذلك لتحسين نظام التمويل لمشاريع الدولة الجديدة وذات الطابع الابتكاري ، وفي هذا الصدد فإنه من المناسب العمل على تحديد المتطلبات والمبادئ وأساليب وأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النشاط الاستثماري واستثمار رأس المال والذي سيشكل هذا الطريق الصحيح في تنظيم العمل بين الدولة ورجال الأعمال والتي ستكون مناسبة لكلا الجانبين .

المبحث الاول منهجية البحث

اولا : اهمية البحث

- ١- معرفة مستوى العلاقات الاقتصادية والتفاعل الناشئ بين الحكومة وقطاع الأعمال في مجال التمويل عن طريق رأس المال المخاطر .
- ٢- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال رأس المال المخاطر كعامل من عوامل تنمية الاقتصاد .
- ٣- معرفة مستوى رأس المال المخاطر في قطاع الأعمال في العراق ووضع المقترحات الهادفة إلى تعزيز التعاون بين الدولة ورجال الاعمال.

٤- تطوير و تحسين استراتيجية الدولة المالية من خلال مساندتها ودعمها للتنمية من خلال تنويع مصادر التمويل للمشاريع عن طريق تفعيل عمل القطاع الخاص.

ثانيا : مشكلة البحث

على الرغم ما ذكر مقدما من اهمية الموضوع الا ان هناك وجود مشاكل لألية تطبيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص فكان لابد ان يتم دراستها بشكل كامل والتأكيد على الجوانب العملية لتطوير وتنظيم استثمارات رأس المال الاستثماري من قبل الدولة ، وكذلك الاطلاع على تجربة البلدان الأوروبية المتقدمة في شأن تنظيم علاقات رأس المال الاستثماري، وكذلك زيادة كفاءة التحفيز من قبل الدولة للاعتماد على تمويل رأس المال المخاطر.

ثالثا : أهداف البحث

١- تلخيص العناصر والملاح الرئيسية لألية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تنظيم علاقة التمويل الاستثماري .

٢- خلق النموذج الأمثل للعلاقات الاستثمارية على أساس تحليل الخيارات المتاحة لتمويل المشاريع الداخلة في الاحتياجات الأساسية كالبنى التحتية وغيرها .

٣- تحليل الآلية التنظيمية للدولة المتبعة من خلال العلاقات التي تنشأ في مجال استثمار رأس المال المخاطر والخطوات المتبعة في ذلك .

رابعا :فرضيات البحث

يستند البحث الى الفرضيات الآتية :-

الفرضية العامة : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين مراحل راس المال المخاطر والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

•فرضيات الارتباط

■ **الفرضية الاولى** : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مراحل راس المال المخاطر والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :-

■ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مرحلة الإنشاء والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

■ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مرحلة التنمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

■ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مرحلة تحويل الملكية والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

■ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مرحلة التقييم والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

•فرضيات التأثير

■ **الفرضية الثانية** : توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مراحل راس المال المخاطر والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :-

■ توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مرحلة الإنشاء والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

■ توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مرحلة التنمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

■ توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مرحلة تحويل الملكية والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

■ توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مرحلة التقييم والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

خامسا :- حدود البحث

يتحدد البحث في تناول اربعة مباحث رئيسية ، يتطرق المبحث الاول منهجية البحث، والمبحث الثاني الى ماهية راس المال المخاطر ، والمبحث الثالث الى معنى الشراكة بين القطاعين العام والخاص اما المبحث الرابع فيتناول الجانب العملي للبحث .

سادسا :- عينة البحث

تم اختيار عينة البحث من :

١- الاساتذة الأكاديميين في كلية الادارة والاقتصاد ولأقسام المحاسبة ،الادارة والعلوم المالية والمصرفية وذلك للوقوف على رايهم الاكاديمي بخصوص رأس المال المخاطر في دعم الشراكة بين القطاعين.

٢- المسؤولين في الادارة العليا والوسطى والمحاسبين والمدققين في كلا من معملتي اسمنت السماوة والمثنى .

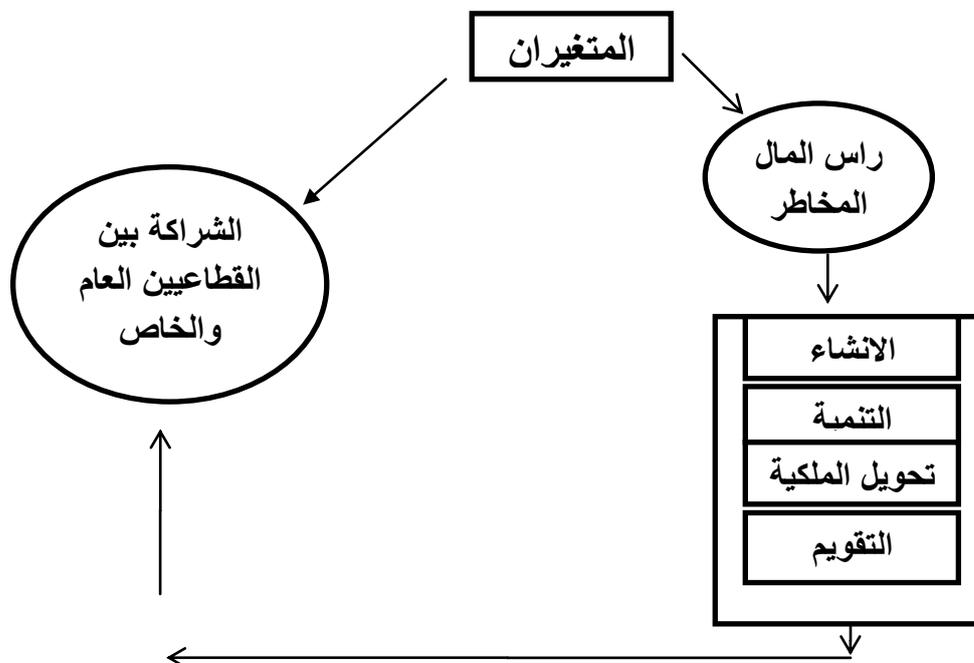
سابعا :- اسلوب البحث

١-الاسلوب الوصفي :- وهو المتمثل بمراجعة الدوريات من الاطاريح والرسائل والكتب والدراسات المختلفة التي تتطرق الى متغيرات البحث المتمثلة في علاقة مراحل راس المال المخاطر وعلاقتها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص .

٢-الاسلوب الاستقرائي :- يتم اعداد استبانة معده اعداد علمي رصين بما يتوافق مع متطلبات هذه الدراسة لمعرفة اراء عينة من الاساتذة الجامعيين وكذلك المسؤولين في الادارة العليا والوسطى لمعملي الاسمنت السماوة والمثنى.

ثامناً:- انموذج الدراسة

تم اعداد نموذج الدراسة الافتراضية وعلاقة المتغيرات الرئيسية والفرعية المستقلة والتابعة وصولا الى العلاقة المنطقية واثباتها فيما بعد وذلك عبر الاختبارات الاحصائية الملائمة .



النموذج من اعداد الباحثون شكل(١)

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً: مفهوم وتعريف رأس المال المخاطر

لقد نشأت فكرة رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأربعينيات من القرن الماضي تحت مسمى (venture capital) لمرافقة نشأة الصناعات الالكترونية خلال تلك الحقبة الصناعية إلى أن ظهر أول قانون ينظم عمل هذه الأداة التمويلية عام ١٩٥٨ تحت مسمى "Small business investment companies" والذي منحها مزايا مالية وجبائية هامة فتطورت هذه التقنية الدالية كثيراً بالاعتماد على هذه التحفيزات الجبائية التي كانت تهدف إلى إعفاءها من الضرائب على فائق القيمة من جهة وتحرير السياسات الدالية لصناديق المعاشات الأمريكية ومن ثم انتشرت في باقي بلدان العالم وأخذت المبالغ المالية المستثمرة في هذا القطاع المالي تنمو باضطراد حتى بلغت في عام ٢٠٠٠ بأكثر من ١٠٠,٣٦ مليار دولار خاصة مع تطور الصناعات والتقنيات الحديثة والمبتكرة كتقنيات الانترنت إلا أنه عاد إلى الانخفاض في حدود ٢٠ مليار دولار أما في أوروبا فكانت المبالغ المستثمرة في هذا القطاع أقل لشا هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ويرجع ذلك إلى الفوارق الاقتصادية وبت البيئية الاستثمارية وبت الولايات المتحدة الأمريكية وبقية بلدان العالم الأخرى والثقافة الدالية السائدة وكذا اختلاف القوانين المنظمة لمثل هذه الآليات المالية . (جمال ، ٢٠١٥ : ١٠٧).

بناء على ما تقدم من مفهوم يجب الان الاطلاع على تعريف راس المال المخاطر حسب رأي الجمعيات والكتاب والباحثين وكالاتي :

فقد عرفته الجمعية الأوروبية (EVCA) : هو كل رأسمال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة ، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (و ذلك هو مصدر المخاطر) أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات . (ابراهيم ، ٢٠٠٦ : ١٧) .

كما يعرفه Cyril DERMARIA بأنه : هو الاستثمار الذي يتم بالأموال الخاصة وشبه الخاصة، لفترة زمنية محددة، متضمنة مجموعة من الأخطار، والتي يتأمل منها الحصول على مردودية مرتفعة لحساب المستثمرين " . (DERMARIA ، 2006 ، 23 ، 24 ، P) .

كذلك تم تعريفه حسب Arnd Plagge : هي الحصص الخاصة التي تضم كل أشكال رأس المال المخاطر، إضافة إلى كل التمويلات الإضافية بالأموال الخاصة المقدمة من طرف اخر لتمويل المراحل المتأخرة من المشاريع، ويتوقع منها بالحفاظ على بقاء المنشأة ومكانتها في الاسواق " (PLAGGE ، 2006 ، p4) .

لذا يرى الباحثون انه يمكن تعريف راس المال المخاطر على انه : احد اشكال ونماذج رأس المال لتمويل وتطوير المشاريع التجارية والتي تؤثر في جميع مراحل تطوير الابتكارات الاقتصادية المؤثرة على التنمية في السوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لتمويل هذه المشاريع الجديدة .

ثانياً:- مميزات رأس المال المخاطر:

يمكننا أن نلخص مميزات رأس المال المخاطر كما يلي:- (جمال ، ٢٠١٥ ، ص١٠٧) ، (KOUAME, 2012).

١- تمويل زمني بحيث أن المدة التي يبقى بها مساهم في رأس المال المؤسسة الممولة به هي عادة مدة زمنية محددة ويكون متفق عليها سابقاً.

- ٢- مراقبة هذه المساهمة تكون مراقبة فعالة من خلال عقد يجمع المؤسسة الممولة مع شركات رأس المال المخاطر وهو ما يسمى (بعقد المساهمين) من أجل خلق القيمة.
- ٣- المردود المالي المنتظر من العمليات التمويلية يكون من خلال التدفقات المالية المنتظرة خلال المدة الزمنية التي يبقى فيها مساهم في المؤسسة الممولة بالإضافة إلى فائض القيمة المالية من خلال عملية التنازل على تلك الأسهم بالطرق المتفق عليها.
- ٤- عملية التنازل على تلك الأسهم المكتتب بها يكون إما للمسؤولين أنفسهم أو لشركات متخصصة من نفس قطاع شركات رأس المال المخاطر أو عن طريق الإدراج في بورصة القيم المنقولة.
- ٥- المساهمة عن طريق الاكتتاب في أسهم المؤسسة الممولة يكون بنسبة قليلة على شرط أن تكون لديها هوامش نمو هامة.
- ٦- يكون مشروع المؤسسة مشروع مبتكر ويعتمد في عملية الانتقاء على معايير نوعية أكثر منها معايير كمية.

ثالثاً:- المراحل التمويلية لرأس المال المخاطر

أ- سنتناول فيما يلي مراحل تمويلية عديدة برأس المال المخاطر يمكن أن تلعب هذا الدور، وهي تدور بصفة عامة حول أربعة مراحل رئيسية هي: (بلعدي ، ٢٠٠٨ ، ص٩٥) ، (عبد الباسط ، ٢٠٠١ ، ص٨٥) (Joel,1988:26). (Pierre,1990:26).

- ١- **مرحلة الإنشاء:** في هذه المرحلة يتم توفير الغطاء التمويلي للمشروع في بدايته، إذ تحقيق به المخاطر ولديه أمل كبير في التطور، وهذا التمويل ينقسم إلى قسمين:
 - ب- رأس مال ما قبل الانطلاق: هو رأس المال الموجه لتغطية مرحلة البحث والتطوير كتمويل دراسة تنفيذ فكرة أو اقتراح جديد ، أو تنفيذ النموذج الأصلي ، ... إلى آخره.
 - ت- رأس مال الانطلاق: هو رأس المال للمرحلة الأساسية لتدخل رأس المال المخاطر، وهو يخصص لتمويل المشروعات التي دخلت مرحلة الإنشاء، أو في بداية النشاط أي في السنوات الأولى من التواجد، حيث تكون في حاجة إلى تمويل تنمية منتج، أو سوق أولي، أو تغطية نفقات تسويق المنتجات ، أو البدء في التنفيذ التصنيعي ، ونشير في هذا الموضوع دخول المشروعات التي انتهت من تطوير منتجاتها في هذه المرحلة، لكنها في حاجة إلى التمويل لانطلاق التصنيع والتسويق حيث لم تتمكن بعد من توليد أية مكاسب، ويتفرع رأس المال الانطلاق إلى مرحلتين: مرحلة الانطلاق أو البداية التي تغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية لحياة المشروع ، ثم المرحلة الأولى من التمويل التي تغطي نفقات البداية .

ويتضح هنا إلى أن مرحلة الإنشاء والتأسيس تعتبر من أهم المراحل التي تمر بها انشاء المشاريع من ناحية توفير الدعم المالي، لأنها تركز على الكثير من انواع المخاطر التي يمكن ان تصاحب انشاء أي مشروع جديد ، وذلك لتعلقها بمشروع يعمل في مستوى غير واضح المعالم ولأجل الوصول الى المستوى المطلوب يحتاج الكثير من الجهود حتى الوصول إلى مرحلة النضوج والاستغلال، ومن ثم فإنه لا يقدم أي ضمانات للجهة الممولة ، ولهذا السبب تكون مستلزماته التمويلية غير مقبولة من مؤسسات التمويل التقليدية ، بحيث تمثل مؤسسات رأس المال المخاطر المصادر المالية الوحيدة التي تقبل تمويل هذه المرحلة بالكامل.

- ٢- **مرحلة التنمية:** عند بلوغ المشروع مرحلة الإنتاجية وتوليد الإيرادات تأتي هذه المرحلة التمويلية لتقابل ضغوطا مالية ترجع إلى اتساع وعمق حاجات المشروع المالية لتمويل النمو والتوسع الذي يتراوح متوسط النمو بين ٥% إلى ١٠% سنويا، كزيادة القدرات الإنتاجية أو زيادة رأس المال الجاري، أو زيادة قدرات البيع، أو تطوير منتجات جديدة، أو اكتساب مشروع أو فرع جديد، أو تنويع أسواق التصريف ... إلى آخره وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين :

أ- **مرحلة التوسع:** في هذه المرحلة نجد المشروع لا يزال عاجزا عن توفير التمويل ذاتيا، رغم أن المخاطر هنا تتميز بأنها ذات مستوى أقل، فتموه سريع، وهو في حاجة إلى أموال للاستثمار والتدوير الذي يمكنه من الوصول إلى نقطة الاستغلال الكامل، وهنا تبقى مؤسسات رأس المال المخاطر أكثر استجابة وأقل صعوبة من طرق التمويل التقليدية الأخرى.

ب- **مرحلة التطور والنضج:** تتجه المخاطر في هذه المرحلة إلى التناقص بطريقة واضحة إذ يتغير الوضع بطريقة كبيرة، وتكتسب المشروعات القدرة على الاستدانة، حيث تضمن إمكاناتها الذاتية سداد أعباء القروض مما يبدأ معه تقلص وانحصر دور مؤسسات رأس المال المخاطر في التمويل، تاركة الساحة شيئا فشيئا لوسائل التمويل التقليدية، وهذا يحدث للمشروعات التي لديها معدل إيراد مرتفع وتطور متوقع مأمول، أما بالنسبة للمشروعات التي تتطلب متابعتها تكلفة إدارية مرتفعة جدا وذات مخاطر مرتفعة نسبيا، فيبقى تمويلها مقرونا دائما بمؤسسات رأس المال المخاطر.

٣- **مرحلة تحويل الملكية :** يتمثل هذا التمويل في عملية تغيير الأغلبية المالكة لرأس المال المشروع مثل شراء المشروع من طرف الأجراء أو وارث واحد أو فريق جديد من الملاك كالشراء بواسطة مشروع آخر...إلى غيره .

٤- **مرحلة التقويم:** إن المشروعات القائمة، قد تمر بصعوبات خاصة ولكن لديها إمكانات ذاتية للنهوض مرة أخرى والتغلب على هذه الصعوبات، لذا يخصص لها رأس مال التقويم للنهوض ماليا، فلا تجد أمامها سوى مؤسسة رأس المال المخاطر لتأخذ بيدها حتى يتعد ترتيب أوضاعها، وتستقر في السوق، وتصبح قادرة على تحقيق المكاسب.

رابعاً :- التجارب الدولية لرأس المال المخاطر

بعد ظهور رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذ ينتشر في أوروبا بداية من بريطانيا، ثم باقي دول العالم. إن التحديات التي تواجه تطوير هذه الصناعة جعلت مختلف الدول تتبع سياسات مختلفة من أجل النهوض بها، ولعل تلك السياسات التي اتبعت في الولايات المتحدة مكنت من جعل صناعة رأس المال المخاطر الأمريكية نموذجا رائدا يحتذى به. حيث، وفي حين بلغت صناعة رأس المال المخاطر مرحلة النضج في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت مراحل نموها الأولى في أوروبا، وتعد كل من بريطانيا وفرنسا رائدتين في صناعة رأس المال المخاطر الأوروبية. نعرض خلال هذا المبحث التجريبتين الأمريكية والفرنسية في صناعة رأس المال المخاطر. (سبتي ، ٢٠٠٩ : ٩٩) .

عوامل نجاح صناعة رأس المال المخاطر الأمريكية:

شهدت صناعة رأس المال المخاطر الأمريكية منذ ظهورها تطورا مستمرا، لتحقيق نجاحا باهر يفوق بامتياز كل ما تم تحقيقه في أي مكان آخر من العالم، ولعل أهم أسباب هذا النجاح هي: (سبتي ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٢) .

١- تدخل الدولة:

لعبت السلطات العمومية الأمريكية دورا فاعلا في تطوير صناعة رأس المال المخاطر الوطنية بأشكال عديدة، لعل أبرزها يتمثل في البرامج الحكومية المختلفة، التي تهدف إلى خلق إطار ملائم للإبداع و/أو تمويله، ونذكر فيما يلي أهم هذه البرامج:

أ. برنامج مؤسسات الاستثمار في المنشآت الصغيرة: SBIC

إن إطلاق الاتحاد السوفياتي للقمر الصناعي Sputnik سنة ١٩٥٧ خلق مخاوف حول تجاوز السوفيات للأمريكيين في القطاع التكنولوجي. لذا أطلق هذا البرنامج سنة ١٩٥٨ من طرف الكونغرس الأمريكي من أجل تشجيع الاستثمار في المنشآت الصغيرة، البرنامج عبارة عن مؤسسات استثمار بالأموال الخاصة والقروض، تقوم أيضا بتقديم النصائح للمشاريع الصغيرة الناشئة. تعمل هذه المؤسسات تحت وصاية إدارة المنشآت الصغيرة التي توفر لها تنظيمها

القانوني. والتي أسست سنة ١٩٥٣ لتقديم المساعدة المالية، التقنية والإدارية للأمريكيين حتى يتمكنوا من إطلاق وتطوير منشاتهم.

ب. برنامج أبحاث إبتكار المنشآت الصغيرة: (Small Business Innovation Research)

أطلق سنة ١٩٨٢ بهدف دعم الابتكار في المنشآت الصغيرة بواسطة المساعدات المقدمة من طرف وكالات البحث الفدرالية الكبيرة كلا من الدفاع، الصحة، الطاقة. حيث أن كل وكالة تعنى بتخصيص جزء من ميزانيتها لهذه المنشآت حوالي ٢.٥% فقط من إجمالي ميزانيتها من أجل تمويل مشاريع تحددها الوكالة. تعود حقوق ملكية التكنولوجيا المطورة في إطار دعم برنامج SBIR للمنشأة، في حين تحتفظ الوكالة بحق الاستغلال المجاني لهذه التكنولوجيا.

٢- دور هضبة السيلكون:

تعتبر هضبة السيلكون أبرز معالم صناعة رأس المال المخاطر الأمريكية، وأكثر العوامل التي ساهمت في نجاحها. حيث أنها المنطقة التي تحقق أكبر المبالغ الاستثمارية، كما يبدو وصف الهضبة يبين تمركز عدة أطراف تلعب دورا رئيسا في عملية الإبداع والصناعة التكنولوجية .

٣- دور سوق ناسدك: NASDA

لا يمكن الحديث عن الدور الذي لعبته العوامل السابقة الذكر في تطوير صناعة رأس المال المخاطر دون الحديث عن الدور المحوري الذي لعبه سوق ناسدك المالي. بما أن السوق المالي يعتبر المستأنف المفضل للمخاطرين برأس المال، ولعدم إمكانية إدراج المشاريع الصغيرة الشابة ببورصة نيويورك ، أنشأ سوق ناسدك كبديل لهذه الأخيرة سنة ١٩٧١ وهو موجه خصيصا للمشاريع الناشئة متوسطة القيمة. بعد أن اجتاز بورصة نيويورك سنة ١٩٩٠ من حيث عدد الشركات المدرجة به، أصبح ناسدك أكبر سوق مالي متخصص في الإلكترونيات، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة به ٣٢٠٠ مقابل ٢٧٦٤ ببورصة نيويورك نهاية سنة ٢٠٠٦ .

التجربة الفرنسية:

تعد التجربة الفرنسية من أهم تجارب رأس المال المخاطر، حيث تطورت صناعة رأس المال المخاطر بشكل باهر خلال فترة قصيرة نسبيا، لتحتل فرنسا مراتب ريادية خلف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان تعدان أول الدول المحتضنة لهذه الصناعة تاريخيا والدولتان الرائدتان بلا منازع لحد اليوم. وقد مر تطور صناعة رأس المال المخاطر الفرنسية بعدة مراحل قبل بلوغه مرحلة النضج. (سبتي، ٢٠٠٩ : ١٠٨) .

عوامل ساعدت على نجاح رأس المال المخاطر الفرنسي:

خلال فترة قصيرة من الزمن تطورت صناعة رأس المال المخاطر الفرنسية بشكل كبير، وقد لعبت السلطات العمومية الفرنسية دورا بارزا في سبيل تطوير هذه الصناعة. عموما يمكن إرجاع نجاح هذه الأخيرة لعوامل عديدة، أهمها:

١- **الصناديق العمومية لرأس المال المخاطر:** بهدف تحقيق أثر الرفع المالي، قامت السلطات العمومية الفرنسية بإنشاء صناديق عديدة نذكر منها على سبيل المثال "صندوق صناديق" الذي أنشأته سنة ١٩٩٨ ، وأوكلت إليه مهمة أخذ مساهمات في صناديق رأس المال المخاطر الخاصة، ساهم فيه كل من الفرنسية للاتصالات والبنك الأوروبي للإستثمار بما قدره ٦٠٠ و ٣٠٠ مليون فرنك فرنسي على الترتيب.

٢- **المحيط القانوني الملائم:** حيث قامت السلطات الفرنسية ومنذ الخمسينيات بصياغة تشريعات قانونية مختلفة ساهمت في خلق محيط قانوني ملائم لممارسة صناعة رأس المال المخاطر، ولعل أبرز مثال على ذلك، وكما يبدو في ما ذكر سابقا هو تنوع الهياكل القانونية التي يمكنها ممارسة هذا النشاط .

- ٣- تحفيزات ضريبية مغرية: حيث تعفى المداخل أو القيم المضافة التي تحققها الاستثمارات مرتفعة المخاطر، خصوصا بالنسبة لكل من الصناديق الجماعية للتوظيفات في الابتكار وعقود تأمين الحياة المستثمرة في شكل أسهم .
- ٤- صندوق الودائع والاحتياطات : يلعب هذا الصندوق دورا هاما من أجل تطوير الاستثمار بالأموال الخاصة، حيث يلعب دورا تحفيزيا .
- ٥- صناديق الانطلاق والحاضنات العمومية: أطلقت الوزارة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا مشروع "الحضن ورأسمال الانطلاق سنة ١٩٩٩ ، تتمثل وظيفة الحاضنات العمومية في مساعدة فرق البحث من أجل إثبات القابلية التقنية لمشاريعهم، حيث تستقبل الباحثين حاملي المشاريع ذات المضمون التكنولوجي الكبير .

المبحث الثالث

الاطار المفاهيمي للمشاركة بين القطاعين العام والخاص

اولاً: مفهوم و تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعد سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الجديدة، والتي اعتبرت كخيار استراتيجي لتنفيذ مشروعات البنية التحتية، وقد طُرحت عدة تعاريف من عدة جهات تهدف الى تحديد مفهوم شامل لها وذلك شأنها وشأن أي ظاهرة جديدة يظهر جدل علمي كبير حول تعريفها حتى تستقر، وعليه سوف نتطرق إلى أهم هذه التعريفات الواردة في هذا المجال من وجهة نظر بعض المؤسسات العالمية . (صلاح ، ٢٠١٥ : ٣٨) .

فقد عرفه صندوق النقد الدولي : ان مفهوم الشراكة بين القطاعين العام يشير إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقديماً تقليدياً من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء (Portet,2004:4).

وكذلك عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوربي: ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كالتنمية المستدامة والتشغيل (الرشيد ، ٢٠٠٦ : ٤) .

وايضا عرفته الأمم المتحدة: ان مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك (توفيق ، ٢٠١٢ : ٨٤)

ثانيا : أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف مثل نمط التنظيم، واتخاذ القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد، حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة، فالترتيبات المؤسسية تتراوح ما بين ترك أمر البنية التحتية للإدارة الحكومية أو ترك أمرها كلية للقطاع الخاص وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبدو هذا جلياً في حالة إسناد خدمات البنية التحتية من خلال عدة صيغ. وأكثر التصنيفات قبولا من قبل الكثير من الباحثين يندرج على أساس : (دكروري ، ٢٠٠٨ : ٨) .

١- **شراكات تعاونية:** وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع

ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد أشرف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضه. فكلهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط .

٢- **شراكات تعاقدية:** وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحياناً أحادياً استناداً إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية- BOT - وله تفرعات عديدة مثل PBO، BOLT، BOO، ROO، BOOT، وغيرها ويمكن استحداث صيغ أخرى تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.

ثالثاً: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وشروطها.

من أجل تحقيق الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص واستمرارها فإنه يجب تحديد الأهداف بدقة في جميع الحالات من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يتوجب توفر مجموعة من الشروط على العموم نوره مع أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما يلي: (صلاحي، ٢٠١٥ : ٤٤)، (الوحدة المركزية، ٢٠٠٨ : ١٤).

١- الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية التحتية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك:

أ- التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية التحتية .

ب- وضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية التحتية .

ج-مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.

٢- إدخال الإدارة وكفاءات القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر.

٣- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك. فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر تجاوزات التكلفة - التأخيرات . الخ(التي يمكن تواجها الحكومة).

٤- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة من أجل تفادي تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر .

٥- تحقيق التأكد من الموازنة فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية .

٦- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة .

٧- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص كالتصميم والإنشاء والتمويل و الصيانة (بعيداً عن الموارد المحدودة للحكومة) .

رابعاً:- الية تحفيز شراكة القطاعين العام والخاص بواسطة راس المال المخاطر

مفهوم «راس المال المخاطر» هو وإلى حد بعيد من أكثر أنواع راس المال التي لها شيوعاً بين أنواع راس المال الاستثماري والتي يختص بالاستثمارات عالية المخاطر مع خاصية الابتكار والتي تهدف إلى بناء الانطلاق الأول وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع العلم ان من بين الخصائص الاقتصادية لهذا المفهوم او النوع تشمل المخاطر العالية والتي تفهم على أن الخطر هو عدم الحصول على الأرباح المتوقعة او العكس لوجود احتمال ان تكون الربحية

عالية جدا . اشارة الى ما تقدم يرى الباحثون ان احد الطرق الفعالة لإصلاح الاقتصاد العراقي هو دفع الدولة لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق تحفيز أساليب التعاون بين السلطات العامة والشركات. الأمر الذي يسهم في زيادة الكفاءة لتحفيز البيئة التنافسية لمنتجات جديدة فمثلا التشجيع على خلق شركات جديدة في قطاع الابتكار التكنولوجي من خلال شركات مختصة في مجال الاجهزة والمعدات والذي يؤدي الى سد الحاجات الاساسية وكذلك بالإمكان تفعيل الصادرات من تلك المنتجات التكنولوجية والتي قد اثبتت كفاءتها الفائقة او خلق منتجات جديدة والتي لم يسبق لها ان تنتج في العالم او حتى دول المنطقة القريبة من البلد ، لذا يرى الباحثون انه يتطلب على الدولة العمل على التدابير الداعمة من قبلها لتحفيز هذه الشراكة وكالاتي:

١- دعم أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل التي تمنحها المصارف للمشاريع الجديدة من أجل اظهار منتجات جديدة ذات جودة عالية ومقبولة في الاسواق ..

٢- الدعم الحكومي للصادرات فمثلا تخفيض رسوم التعريفية الجمركية لتصل الى الصفر على منتجات التصدير اي المنتجة في داخل البلد وكذلك دعم تمويل جزء من تكاليف التسويق للشركات المتوسطة الحجم من اجل الدخول الى الأسواق الأجنبية.

٣- العمل على المشاركة في تمويل إصدار شهادات معايير السلامة والجودة العالمية للمنتجات المبتكرة .

٤- مشاركة الدولة في تمويل النشاط التسويقي من خلال اقامة المعارض الخاصة بترويج وعرض المنتجات الخاصة بالشركات العاملة .

٥- الحوافز الضريبية للأنشطة العلمية والتكنولوجية المهمة والتي ينبغي أخذها في الاعتبار من خلال مثلا تحديد تكاليف ضريبة الدخل بالنسب المئوية على مقدار كميات الانتاج من حيث ان كانت منخفضة او مرتفعة وكذلك الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لعمليات الانتاج لتلك المنتجات لحين استقرارها في الاسواق من خلال اقبال المستهلكين على تلك المنتجات .

المبحث الرابع الجانب العملي

الاحصاءات العامة :

قام الباحثون هنا بإيجاد التكرارات ونسبها اضافة الى بعض المؤشرات الاحصائية متمثلة بقيم الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والاهمية النسبية نسبة الى اعلى اجابة وهي الاتفاق بشدة وكما يلي:

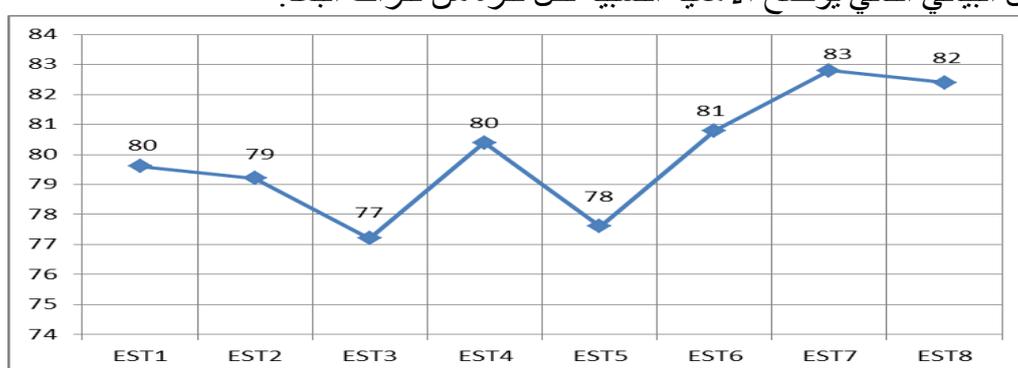
١- البعد EST (مرحلة الإنشاء) : يتضح من خلال الجدول التالي ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق بصورة عامة على اسئلة هذا البعد وان هناك اتساق في اجابات العينة كون الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات كان متقاربا اضافة الى ذلك يتضح ان الاهمية النسبية للفقرة السابعة كانت الاعلى بينما الاهمية النسبية للفقرة الثالثة كانت الاقل:

جدول (١) بعض المؤشرات الوصفية الاحصائية للبعد

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة		
80	20	.795	3.98	13	25	10	2	0	Frequency	EST1
				26.0	50.0	20.0	4.0	0	Percent	
79	22	.880	3.96	14	24	8	4	0	Frequency	EST2
				28.0	48.0	16.0	8.0	0	Percent	
77	23	.904	3.86	12	24	9	5	0	Frequency	EST3
				24.0	48.0	18.0	10.0	0	Percent	
80	20	.820	4.02	15	23	10	2	0	Frequency	EST4

				30.0	46.0	20.0	4.0	0	Percent	
78	22	.872	3.88	13	21	13	3	0	Frequency	EST5
				26.0	42.0	26.0	6.0	0	Percent	
81	22	.903	4.04	17	21	10	1	1	Frequency	EST6
				34.0	42.0	20.0	2.0	2.0	Percent	
83	19	.783	4.14	16	28	3	3	0	Frequency	EST7
				32.0	56.0	6.0	6.0	0	Percent	
82	22	.918	4.12	20	20	6	4	0	Frequency	EST8
				40.0	40.0	12.0	8.0	0	Percent	
80	9	.35672	4.0024	120	186	69	24	1	Frequency	EST
				30	47	17	6	0	Percent	

والشكل البياني التالي يوضح الاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات البعد:



شكل رقم (٢) الاهمية النسبية لكل فقرة

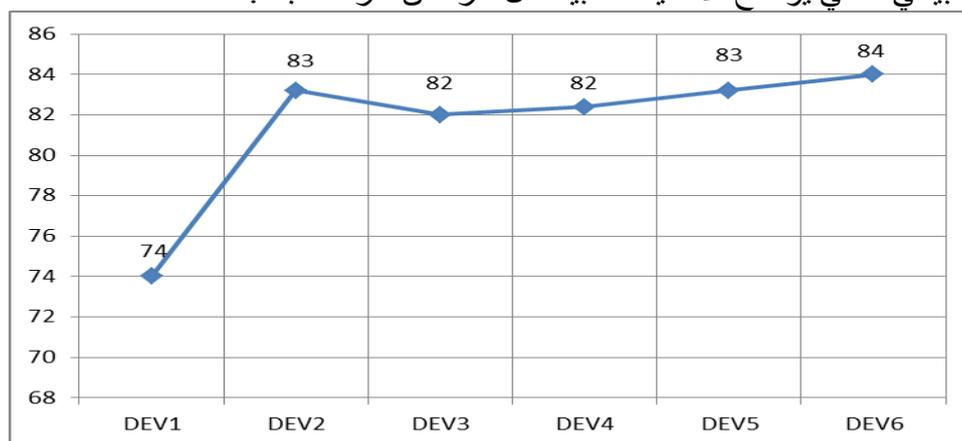
٢-البعد DEV(مرحلة التنمية) : يتضح من خلال الجدول التالي ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق بصورة عامة على اسئلة هذا البعد وان هناك اتساق في اجابات العينة كون الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات كان متقاربا عدا الفقرة الاولى كان لها تشتت اعلى اضافة الى ذلك يتضح ان الاهمية النسبية للفقرة السادسة كانت الاعلى بينما الاهمية النسبية للفقرة الاولى كانت الاقل:

جدول (٢) بعض المؤشرات الوصفية الاحصائية للبعد

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
74	31	1.165	3.70	15	14	12	8	1	Frequency DE V1
				30.0	28.0	24.0	16.0	2.0	Percent
83	20	.817	4.16	19	22	7	2	0	Frequency DE V2
				38.0	44.0	14.0	4.0	0	Percent
82	20	.839	4.10	17	23	9	0	1	Frequency DE V3
				34.0	46.0	18.0	0	2.0	Percent
82	18	.746	4.12	16	25	8	1	0	Frequency DE V4
				32.0	50.0	16.0	2.0	0	Percent
83	20	.817	4.16	19	22	7	2	0	Frequency DE V5

				38.0	44.0	14.0	4.0	0	Percent	
84	18	.756	4.20	19	23	7	1	0	Frequency	DE V6
				38.0	46.0	14.0	2.0	0	Percent	
81	9	.37320	4.0732	105	129	50	14	2	Frequency	DE V
				35	43	17	5	1	Percent	

والشكل البياني التالي يوضح الاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات البعد:



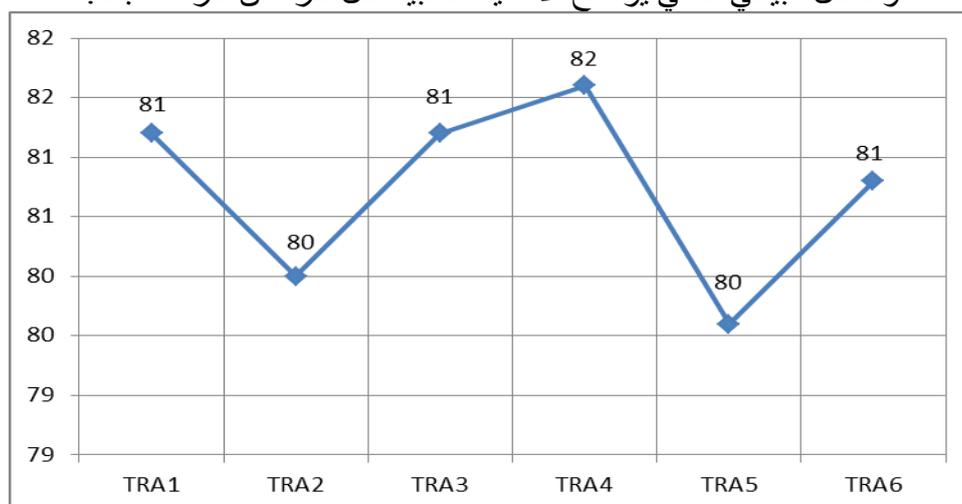
شكل رقم (٣) الاهمية النسبية لكل فقرة

٣- البعد TRA (مرحلة التقييم): يتضح من خلال الجدول التالي ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق بصورة عامة على اسئلة هذا البعد وان هناك اتساق في اجابات العينة كون الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات كان متقاربا اضافة الى ذلك يتضح ان الاهمية النسبية للفقرة الرابعة كانت الاعلى بينما الاهمية النسبية للفقرة الخامسة كانت الاقل:

جدول (٣) بعض المؤشرات الوصفية الاحصائية للبعد

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	Frequency	TRA
81	20	.793	4.06	15	25	8	2	0	Frequency	TRA1
				30.0	50.0	16.0	4.0	0	Percent	
80	20	.808	4.00	13	27	7	3	0	Frequency	TRA2
				26.0	54.0	14.0	6.0	0	Percent	
81	20	.793	4.06	15	25	8	2	0	Frequency	TRA3
				30.0	50.0	16.0	4.0	0	Percent	
82	18	.752	4.08	15	25	9	1	0	Frequency	TRA4
				30.0	50.0	18.0	2.0	0	Percent	
80	21	.820	3.98	14	23	11	2	0	Frequency	TRA5
				28.0	46.0	22.0	4.0	0	Percent	
81	21	.856	4.04	17	20	11	2	0	Frequency	TRA6
				34.0	40.0	22.0	4.0	0	Percent	
81	9	.38024	4.0366	89	145	54	12	0	Frequency	TRA
				30	48	18	4	0	Percent	

والشكل البياني التالي يوضح الاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات البعد:



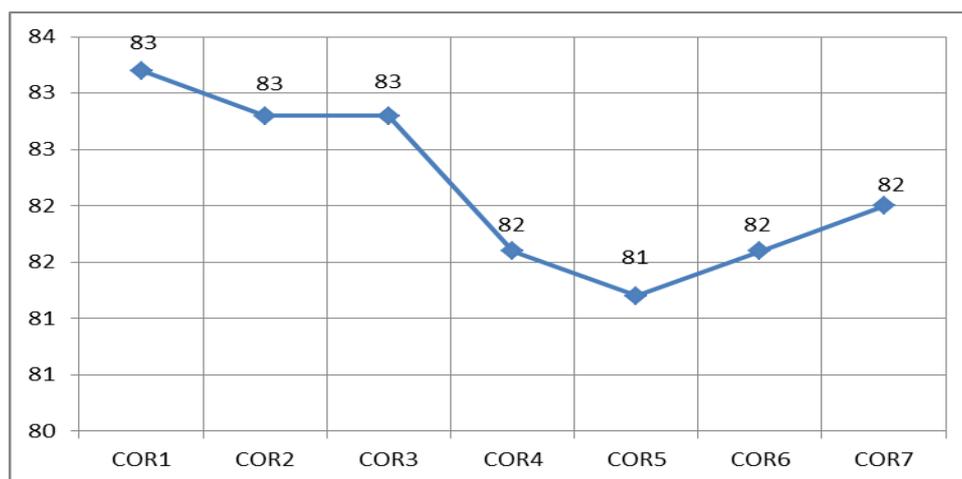
شكل رقم (٤)

٤- البعد COR (مرحلة تحويل الملكية): يتضح من خلال الجدول التالي ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق بصورة عامة على اسئلة هذا البعد وان هناك اتساق في اجابات العينة كون الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات كان متقاربا اضافة الى ذلك يتضح ان الاهمية النسبية للفقرة الاولى كانت الاعلى بينما الاهمية النسبية للفقرة الخامسة كانت الاقل

جدول (٤) بعض المؤشرات الوصفية الاحصائية للبعد

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة		
83	17	.710	4.16	16	27	6	1	0	Frequency	COR1
				32.0	54.0	12.0	2.0	0	Percent	
83	18	.729	4.14	16	26	7	1	0	Frequency	COR2
				32.0	52.0	14.0	2.0	0	Percent	
83	18	.729	4.14	17	23	10	0	0	Frequency	COR3
				34.0	46.0	20.0	0	0	Percent	
82	20	.804	4.08	17	21	11	1	0	Frequency	COR4
				34.0	42.0	22.0	2.0	0	Percent	
81	20	.793	4.06	16	22	11	1	0	Frequency	COR5
				32.0	44.0	22.0	2.0	0	Percent	
82	21	.877	4.08	17	23	8	1	1	Frequency	COR6
				34.0	46.0	16.0	2.0	2.0	Percent	
82	22	.909	4.10	19	21	6	4	0	Frequency	COR7
				38.0	42.0	12.0	8.0	0	Percent	
82	8	.33381	4.1082	118	163	59	9	1	Frequency	COR
				34	47	17	3	0	Percent	

والشكل البياني التالي يوضح الاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات البعد:



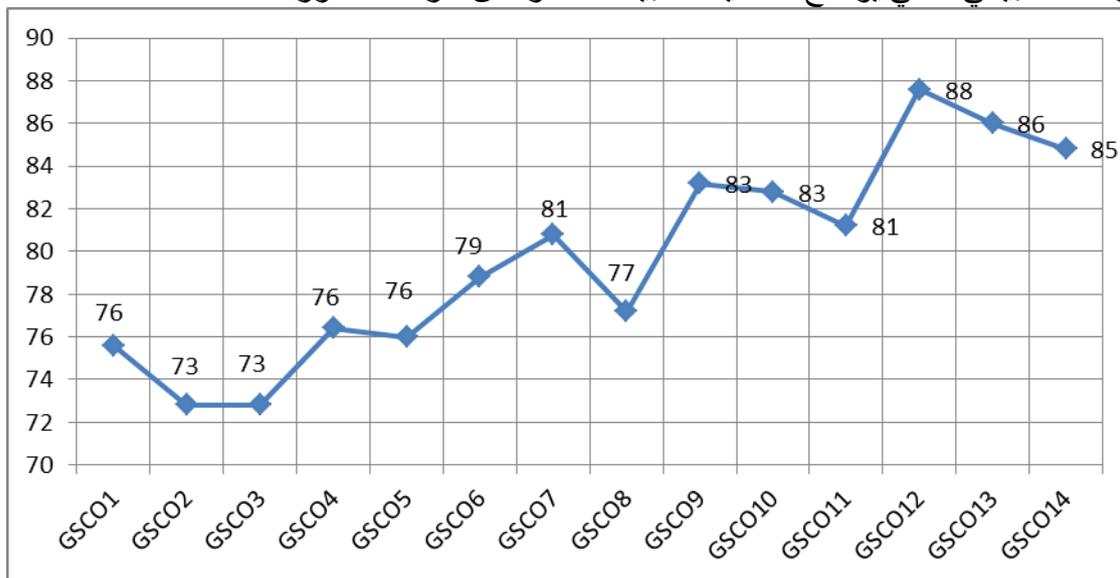
شكل رقم (٥) الاهمية النسبية لكل فقرة

٥- المحور GSCO (الشراكة بين القطاعين العام والخاص): يتضح من الجدول التالي ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق بصورة عامة على اسئلة هذا المحور وان هناك اتساق في اجابات العينة كون الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لل فقرات كان متقاربا اضافة الى ذلك يتضح ان الاهمية النسبية للفقرة الثانية عشر كانت الاعلى بينما الاهمية النسبية للفقرة الثانية والثالثة كانت الاقل:

جدول (٥) بعض المؤشرات الوصفية الاحصائية للمحور

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة		
76	22	.815	3.78	7	29	11	2	1	Frequency	GSCO1
				14.0	58.0	22.0	4.0	2.0	Percent	
73	30	1.083	3.64	10	23	8	7	2	Frequency	GSCO2
				20.0	46.0	16.0	14.0	4.0	Percent	
73	25	.898	3.64	6	28	8	8	0	Frequency	GSCO3
				12.0	56.0	16.0	16.0	0	Percent	
76	23	.873	3.82	11	23	12	4	0	Frequency	GSCO4
				22.0	46.0	24.0	8.0	0	Percent	
76	25	.948	3.80	13	19	13	5	0	Frequency	GSCO5
				26.0	38.0	26.0	10.0	0	Percent	
79	22	.867	3.94	13	25	8	4	0	Frequency	GSCO6
				26.0	50.0	16.0	8.0	0	Percent	
81	21	.856	4.04	15	26	5	4	0	Frequency	GSCO7
				30.0	52.0	10.0	8.0	0	Percent	
77	25	.948	3.86	12	25	8	4	1	Frequency	GSCO8
				24.0	50.0	16.0	8.0	2.0	Percent	
83	16	.681	4.16	16	26	8	0	0	Frequency	GSCO9
				32.0	52.0	16.0	0	0	Percent	
83	17	.700	4.14	15	28	6	1	0	Frequency	GSCO10
				30.0	56.0	12.0	2.0	0	Percent	
81	18	.740	4.06	11	34	3	1	1	Frequency	GSCO11
				22.0	68.0	6.0	2.0	2.0	Percent	
88	15	.667	4.38	23	24	2	1	0	Frequency	GSCO12
				46.0	48.0	4.0	2.0	0	Percent	
86	19	.814	4.30	22	24	2	1	1	Frequency	GSCO13
				44.0	48.0	4.0	2.0	2.0	Percent	
85	15	.657	4.24	18	26	6	0	0	Frequency	GSCO14
				36.0	52.0	12.0	0	0	Percent	
80	9	.35406	3.9856	192	360	100	42	6	Frequency	GSCO
				27	51	14	6	1	Percent	

والشكل البياني التالي يوضح الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المحور:



شكل رقم (٦) الأهمية النسبية لكل فقرة

صدق وثبات الاستبانة : اوجد الباحثون قيم معامل الفا كرونباخ لغرض تحديد مدى مصداقية وثبات استمارة الاستبيان المستخدمة وثبتت النتائج في الجدول التالي:

جدول (٦) معاملات الفا كرونباخ لأبعاد ومحاور البحث

معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات	البعد او المحور
0.81	٨	EST الانشاء
0.72	٦	DEV التنمية
0.80	٦	TRA التقييم
0.71	٧	COR تحويل الملكية
0.94	٢٧	CAST
0.95	١٤	GSCO الشراكة
0.97	٤١	الكلية

يتضح من خلال الجدول ان جميع فقرات الابعاد والمحورين وفقرات الاستمارة ككل كانت عالية وبذلك فان الاستمارة تمتاز بالمصداقية والثبات وبالتالي يمكن اعتماد نتائجها من قبل الباحثان.

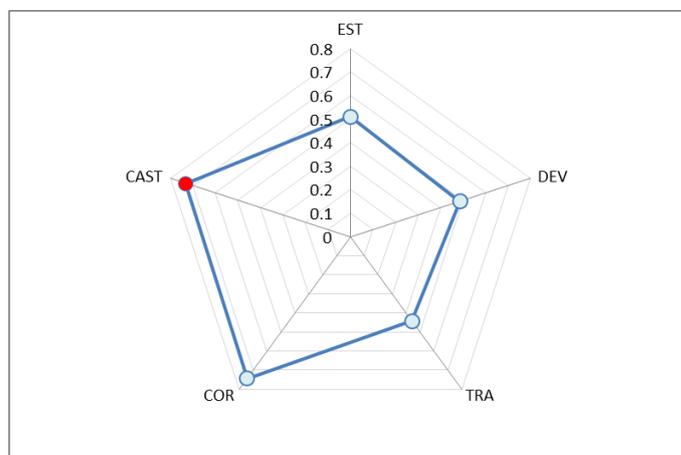
تحليل علاقة الارتباط : لقد اوجد الباحثون جدول الارتباطات التالي اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 بين المحور CAST (استراتيجية رأسمال المخاطر) وابعاده والمحور GSCO (الشراكة بين القطاعين):

جدول رقم (٧) قيم الارتباطات بين المحورين

Correlations					
	EST	DEV	TRA	COR	CAST
GSCO	.510**	.486**	.443**	.744**	.732**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.000
	N	50	50	50	50

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
 **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

والشكل البياني التالي يوضح تلك الارتباطات:



شكل رقم (٧) الارتباطات بين المحورين

سيتم اولا تحليل علاقة الارتباط بين المحور CAST والمحور GSCO اذ ان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين CAST و GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين CAST و GSCO.
ومن خلال النتائج السابقة يتضح ان قيمة الارتباط مساوية الى 0.732 وهي قيمة ذات دلالة معنوية تحت مستوى ٥% وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ومنه نستنتج وجود علاقة ارتباط بين المحور CAST والمحور GSCO.
كذلك قام الباحث بتحليل علاقات الارتباط الفرعية بين ابعاد المحور CAST والمحور GSCO اذ ان الفرضيات الفرعية هي :

١- EST

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين EST و GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين EST و GSCO.
٢- DEV

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEV و GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEV و GSCO.
٣- TRA

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين TRA و GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين TRA و GSCO.
٤- COR

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين COR و GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين COR و GSCO.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح ان قيمة الارتباط مساوية الى 0.51 و 0.486 و 0.443 و 0.744 للأبعاد EST و DEV و TRA و COR على التوالي. وهي قيمة ذات دلالة معنوية تحت مستوى ٥% وبذلك يتم رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة ومنه نستنتج وجود علاقة ارتباط بين ابعاد المحور CAST والمحور GSCO. كذلك يتضح ان ترتيب الأبعاد نسبة الى ارتباطها مع المحور GSCO كان للبعد COR بالمرتبة الاولى ثم يأتي بعده البعد EST ومن ثم البعد DEV واخيرا جاء البعد TRA.

تحليل علاقة الاثر

الفرضية الرئيسية الثانية: تحليل اثر CAST على GSCO

قام الباحثون باختبار الفرضية الصفرية لاثر المحور CAST على المحور GSCO وقد صيغت بالشكل التالي:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للمحور CAST على GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للمحور CAST على GSCO.
والجدول التالي يبين النتائج التي حصل عليها الباحثان :

جدول (٨) اختبار اثر CAST على GSCO

معامل التحديد R ²	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	القرار بمعنوية قيمة t
%54	%53	0.73	7.453	معنوي تحت مستوى دلالة ٥%

ان معامل التحديد كان 0.54 بينما معامل التحديد المصحح 0.53 هذا يعني ان نموذج الانحدار فسر 54% من الاختلافات الكلية والباقي يعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا البحث. اما معلمة انحدار CAST على GSCO فقد كانت 0.73 بقيمة اختبار t مساوية الى 7.453 وهي معنوية تحت مستوى دلالة ٥% وبالتالي يرفض الباحث الفرضية الصفرية H0 ويقبل الفرضية البديلة H1 ونستنتج وجود اثر معنوي للمحور CAST على المحور GSCO، هذا يعني ان الزيادة في قيمة CAST بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.73.

اثر ابعاد CAST على GSCO

سيتم هنا بحث اثر ابعاد المحور CAST على المحور GSCO وتم ذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

١- الفرضية الفرعية الاولى : اثر البعد EST على GSCO

لقد تم صياغة الفرضية التالية لاختبار اثر البعد EST على المحور GSCO:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد EST على GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد EST على GSCO.

2- الفرضية الفرعية الثانية : اثر البعد DEV على GSCO

لقد تم صياغة الفرضية التالية لاختبار اثر البعد DEV على المحور GSCO:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد DEV على GSCO.
مقابل الفرضية البديلة

H1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد DEV على GSCO.

3- الفرضية الفرعية الثانية : اثر البعد TRA على GSCO

لقد تم صياغة الفرضية التالية لاختبار اثر البعد TRA على المحور GSCO:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد TRA على GSCO.

مقابل الفرضية البديلة

H1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد TRA على GSCO.

4- الفرضية الفرعية الثانية : اثر البعد COR على GSCO

لقد تم صياغة الفرضية التالية لاختبار اثر البعد COR على المحور GSCO:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد COR على GSCO.

مقابل الفرضية البديلة

H1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية للبعد COR على GSCO.

واخيرا تم تضمين النتائج في الجدول المختزل التالي:

جدول (٩) اختبار اثر ابعاد CAST على GSCO

القرار بمعنوية قيمة t	قيمة t المحسوبة	قيمة معلمة الانحدار	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد R ²	البعد
معنوي تحت مستوى دلالة ٥%	4.111	0.51	%25	%26	EST
معنوي تحت مستوى دلالة ٥%	3.858	0.49	%22	%24	DEV
معنوي تحت مستوى دلالة ٥%	3.422	0.44	%18	%20	TRA
معنوي تحت مستوى دلالة ٥%	7.721	0.74	%55	%55	COR

ان معامل التحديد كان 0.26 بينما معامل التحديد المصحح 0.25 هذا يعني ان نموذج الانحدار فسر 26% من الاختلافات الكلية والباقي يعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا البحث. اما معامل انحدار EST على GSCO فقد كانت 0.51 بقيمة اختبار t مساوية الى 4.111 وهي معنوية تحت مستوى دلالة ٥% وبالتالي يرفض الباحث الفرضية الصفرية H0 ويقبل الفرضية البديلة H1 ونستنتج وجود اثر معنوي للمحور EST على المحور GSCO، هذا يعني ان الزيادة في قيمة EST بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.51.

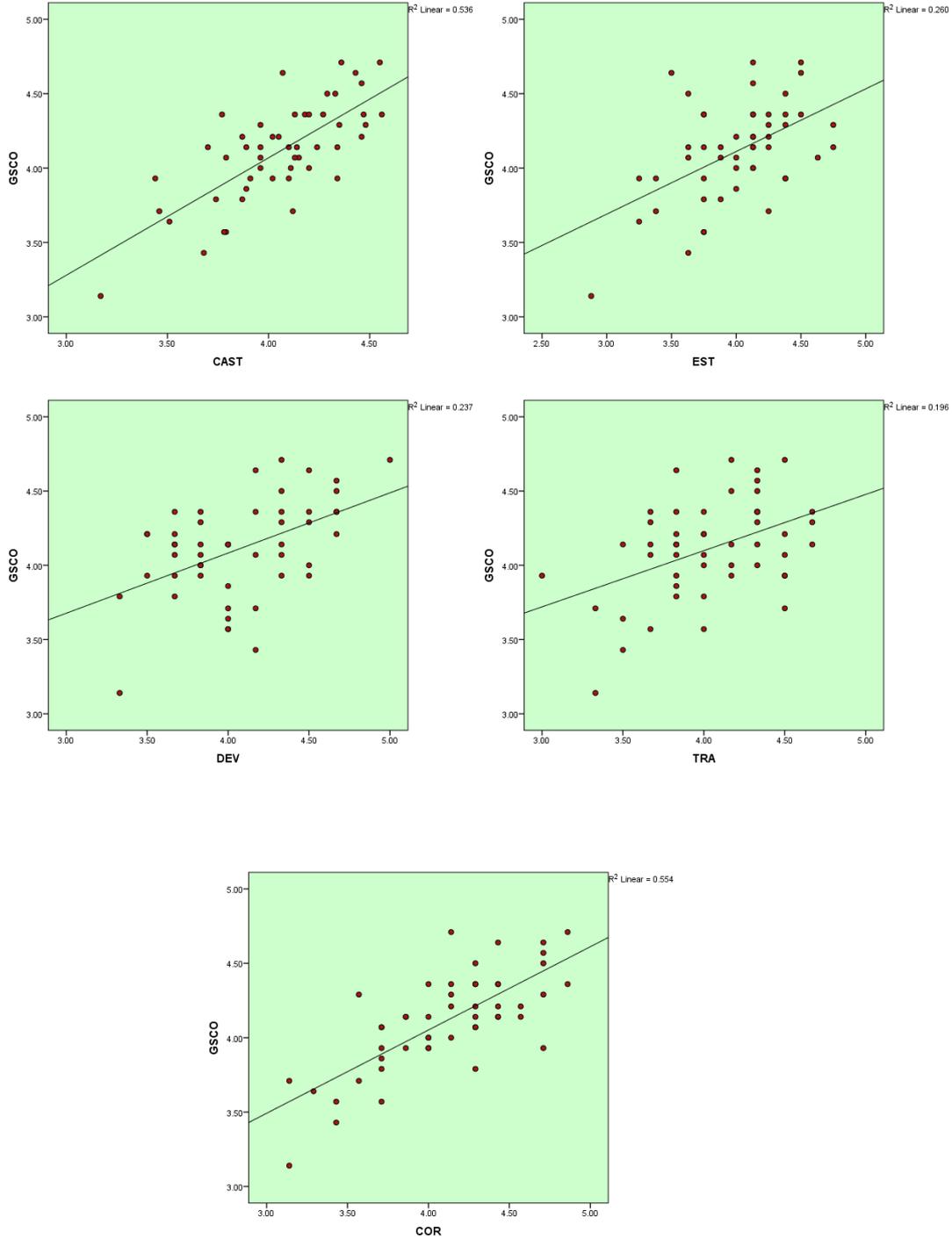
ان معامل التحديد كان 0.24 بينما معامل التحديد المصحح 0.22 هذا يعني ان نموذج الانحدار فسر 24% من الاختلافات الكلية والباقي يعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا البحث. اما معامل انحدار DEV على GSCO فقد كانت 0.49 بقيمة اختبار t مساوية الى 3.858 وهي معنوية تحت مستوى دلالة ٥% وبالتالي يرفض الباحث الفرضية الصفرية H0 ويقبل الفرضية البديلة H1 ونستنتج وجود اثر معنوي للمحور DEV على المحور GSCO، هذا يعني ان الزيادة في قيمة DEV بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.49.

ان معامل التحديد كان 0.20 بينما معامل التحديد المصحح 0.18 هذا يعني ان نموذج الانحدار فسر 20% من الاختلافات الكلية والباقي يعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا البحث. اما معامل انحدار TRA على GSCO فقد كانت 0.44 بقيمة اختبار t مساوية الى 3.422 وهي معنوية تحت مستوى دلالة ٥% وبالتالي يرفض الباحث الفرضية الصفرية H0 ويقبل الفرضية البديلة H1 ونستنتج وجود اثر معنوي للمحور TRA على المحور GSCO، هذا يعني ان الزيادة في قيمة TRA بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.44.

ان معامل التحديد كان 0.55 بينما معامل التحديد المصحح 0.55 هذا يعني ان نموذج الانحدار فسر 55% من الاختلافات الكلية والباقي يعود الى متغيرات اخرى لم تضمن في هذا البحث. اما معامل انحدار COR على GSCO فقد كانت 0.74 بقيمة اختبار t مساوية الى 7.721 وهي معنوية تحت مستوى دلالة ٥% وبالتالي يرفض الباحث الفرضية الصفرية H0 ويقبل

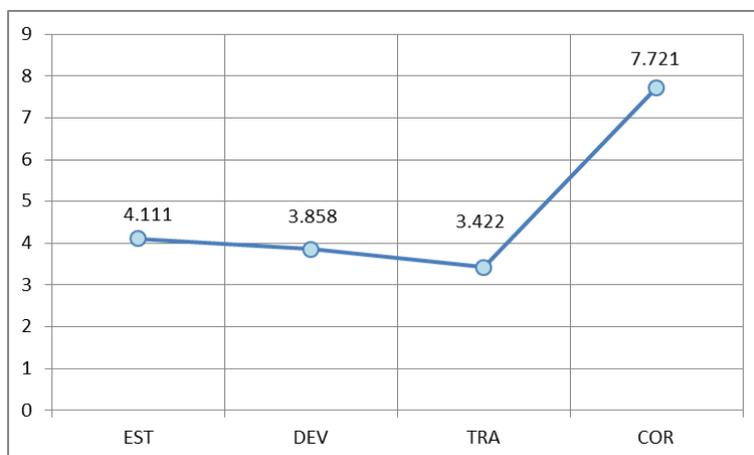
الفرضية البديلة H1 ونستنتج وجود اثر معنوي للمحور COR على المحور GSCO، هذا يعني ان الزيادة في قيمة COR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.74.

والاشكال التالية توضح شكل الانتشار لقيم المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والتي تثبت وجود علاقة الاثر بينهما:



شكل (٨)

يتضح مما سبق ان البعد COR كان صاحب اكبر اثر في المحور GSCO اعتمادا على قيم t المحسوبة يأتي بعده البعد EST ومن ثم البعد DEV واخيرا البعد TRA وكما موضح في الشكل البياني التالي:



شكل رقم (٩) قوة اثر ابعاد المحور CAST في GSCO

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

أ- استنتاجات الجانب النظري:

- توصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات في الجانب النظري واهمها هي:-
- ١- يعد رأس المال المخاطر احد اشكال ونماذج رأس المال الاستثماري لتمويل وتطوير المشاريع التجارية والصناعية والتي تؤثر في جميع مراحل التطوير والابتكارات الاقتصادية.
 - ٢- يعد مفهوم رأسمال المخاطر من اكثر انواع رأس المال التي لها شيوعاً والتي يختص بالاستثمارات عالية المخاطر مع خاصية الابتكار والتي تهدف الى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم .
 - ٣- يعد رأسمال المخاطر من احد الطرق الفعالة لإصلاح الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - ٤- يعد للدولة الدور الاساسي في دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل تطوير العمل وتقليل من البطالة من خلال تحريك الاموال الموجودة عند عامة الأفراد ،مما يساهم في تقليل العبء على كاهل الدولة .
 - ٥- جودة وتقنية التمويل عن طريق رأسمال المخاطر يساهم في زيادة القدرات التمويلية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
 - ٦- يعد تمويل المشروعات من خلال وجود مؤسسات مالية متخصصة ذات كفاءة عالية كمؤسسات رأس المال المخاطر والتي تصبح احد ادوات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ب- استنتاجات الجانب العملي

لقد توصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

- ١- ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق بصورة عامة على اسئلة البعد EST و DEV و TRA و COR والمحور GSCO وان هناك اتساق في اجابات العينة.
- ٢- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المحور CAST والمحور GSCO.
- ٣- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين ابعاد المحور CAST والمحور GSCO.

- ٤- ان ترتيب الابعاد نسبة الى ارتباطها مع المحور GSCO كان للبعد COR بالمرتبة الاولى ثم يأتي بعده البعد EST ومن ثم البعد DEV واخيرا جاء البعد TRA.
- ٥- ان الزيادة في قيمة CAST بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.73.
- ٦- ان الزيادة في قيمة EST بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.51.
- ٧- ان الزيادة في قيمة DEV بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.49.
- ٨- ان الزيادة في قيمة TRA بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.44.
- ٩- ان الزيادة في قيمة COR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة GSCO بمقدار 0.74.
- ١٠- ان البعد COR كان صاحب اكبر اثر في المحور GSCO اعتمادا على قيم t المحسوبة يأتي بعده البعد EST ومن ثم البعد DEV واخيرا البعد TRA

ثانياً:-التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات توصل الباحثون الى مجموعة من التوصيات اهمها:-
- ١- ضرورة قيام الدولة بتوفير البدائل التمويلية من اجل تخفيف العبء المالي التي تتحملها الموازنة العامة للدولة ، لذا تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص امراً ضرورياً في التقليل على كاهل الدولة.
 - ٢- ضرورة افساح المجال امام القطاع الخاص بإمكانية استثمار رأس المال المخاطر في عملية الانتاج والتمويل والتشغيل .
 - ٣- ضرورة توفير الاطر القانونية والتعليمات والتي تنسم بالشفافية والملائمة والتي تسهل عمل ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
 - ٤- الدعم الحكومي للصادرات فمثلا تخفيض رسوم التعريفية الجمركية لتصل الى الصفر على منتجات التصدير اي المنتجة في داخل البلد وكذلك دعم تمويل جزء من تكاليف التسويق للشركات المتوسطة الحجم من اجل الدخول الى الأسواق الأجنبية.
 - ٥- ضرورة قيام الدولة عبر وسائلها الاعلامية المختلفة بتحفيز وتشجيع المستثمرين والمساهمين في استثمار رأس المال المخاطر لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لما يعود بالمنفعة للجميع وتقديم كافة التسهيلات لهم .
 - ٦- ضرورة اقامة الدولة دورات تدريبية ومؤتمرات وندوات علمية وحلقات نقاشية من اجل التعريف برأس المال المخاطر ومما يساهم من زيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال ايجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل .

المصادر

- ١- إبراهيم ، عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الـ PME في الدول العربية، الشلف أفريل ٢٠٠٦، ١٧، ١٨ ص .
- ٢- ايدروج، جمال (دور شركات رأس المال المخاطر في تحسين حوكمة المؤسسات الممولة) ، مجلة الاقتصاد والاحصاء الوطني، ٢٤- ٢٠١٥ ، ص١٠٧ .
- ٣- بلعدي ، عبد الله ، رسالة ماجستير (التمويل براس المال المخاطر _ دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة) الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية ، ٢٠٠٨ ، ص٩٥ .
- ٤- توفيق ، عبد الله رمضان ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة - رسالة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد ، جامعة حلوان ، مصر، ٢٠١٢ ، ص ٨٤ .
- ٥- د كروري ، محمد متولي ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، ٢٠٠٨ .
- ٦- الرشيد ، عادل محمود ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص - المفاهيم- المناهج- التطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٤ ص ، ٢٠٠٦ .

- ٧- سبتي ، محمد (فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة – Finalep -) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، الجزائر ، جامعة منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ٢٠٠٩ .
- ٨- صلاح ، محمد (دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية- حالة بعض اقتصاديات الدول العربية -) اطروحة دكتوراه – نقود ومصارف – جامعة حسينية بن بو علي – الجزائر، ٢٠١٥ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ص.
- ٩- عبد الباسط ، وفاء ، مؤسسات راس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠١ .
- ١٠- الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص، الإصدار الثاني، وزارة المالية، مصر، ٢٠٠٨، ١٤ ص .

- 1- Cyril, DERMARIA, Introduction au private equity, les bases du capital-investissement , Ed REVUE BANQUE Paris, 2006, P : 23, 24.
- 2- Arnd PLAGGE, Public Policy for Venture Capital, Ed Deutscher Universitäts –Verlag , Wiesbaden, Germany2006 - P 4 .
- 3- Diane Saty KOUAME, Les facteurs de succès ou d'échec des jeunes Entreprises Innovantes françaises, selon leurs modes de financement et de gouvernance ،
- 4- Bessis (Joel) , Capital risque et financement d'entreprises , Economica , Paris , 1988
- 5- BATTINI (Pierre)et Al ,Capital risque , mode d'emploi ,Inter édition ,Paris ,1990, p25 et 26 .
- 6-FMI, Public – Private Partnerships , the Fiscal Affairs development, 2004, P 04 .
- These de doctorat, Université de Lorraine, 2012

